

منظمة سواء تأسف لإقصاء الأقليات

السكانية من مؤتمر الحوار الوطني

انتقاهم. وعبرت منظمة سواء لمناهضة التمييز عن أسفها الشديد أن يأتي اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري في ظل إقصاء للأقليات السكانية من المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وهو ما يشير بخوف المنظمة من استمرار تصوص دستورية وقانونية تحرم مواطنين يمينيين من المشاركة في الحياة العامة. وطالبت منظمة سواء لمناهضة التمييز رئيس مؤتمر الحوار الوطني عبدالرب منصور هادي بالعمل على إضافة ممثلين عن الأقليات السكانية (الإسماعيلية - المهمشين - اليهود) في مؤتمر الحوار كي يتسنى لها طرح مطالبها على المؤتمر، وتحقيق مطالبها العادلة والمشروعة بما يسهم في تحقيق مواطنة متساوية.



المشروعة بما يسهم في تحقيق مواطنة متساوية.

■ صنعاء/ بشير الحزمي :

دعت منظمة سواء لمناهضة التمييز مؤتمر الحوار الوطني المنعقد بصنعاء للعمل بكل ما من شأنه القضاء على التمييز والخروج بنتائج تحقق المواطنة المتساوية. جاء ذلك في رسالة بعثتها منظمة سواء لمناهضة التمييز إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي انطلقت أعماله الاثنين الماضي ويناقش مختلف القضايا على الصعيد الوطني. وأكدت منظمة سواء لمناهضة التمييز أن اليوم العالمي للقضاء على التمييز يعد فرصة سانحة للعمل من أجل إنهاء الممارسات التمييزية القائمة على أساس اللون أو المذهب أو اللون، من خلال تحقيق فرص متساوية لجميع المواطنين، وإصدار تشريعات تمنح المشاركة العامة لجميع اليمنيين بغض النظر عن



السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

خلال زيارة استطلاعية إلى الجزيرة

تتلمس أوضاع سقطري واحتياجات السكان مسؤولون تنفيذيون : سياسة الدولة في الأرخيل حتى الآن قاصرة

رغم الأهمية الاقتصادية والموقع الاستراتيجي المتميز ومقومات الجذب السياحية والبيئية المتوفرة تواجه جزيرة سقطرى العديد من المشكلات والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق نهضة تنموية في الجزيرة وفي طليعتها مركزية المحافظة لأنها تعاني من المركزية وعندما نريد متابعة قضايا الجزيرة علينا الذهاب إلى المكلا وإلى صنعاء وتذاكر الطيران باهظة الثمن ومخصص المجلس المحلي لن يكفي قيمة تذاكر الذهاب وعودة إلى صنعاء كما أن الجزيرة تعاني من نقص كبير في الطاقة الكهربائية وما هو متوفر لا يغطي احتياجات الجزيرة لأن ما هو متوفر حاليا ٣ ميجا منه ١٠ خارج الخدمة نتيجة أعطال في المولد والجزيرة بحاجة إلى ١٠ ميجا وهذا تكدس كبير بالنسبة لنا، وأيضا المياه في الجزيرة قليلة . ونتيجة للمركزية الشديدة تعثرت العديد من المشروعات كمشيقي ٢٢ مايو الذي لم ينجز حتى الآن رغم أن العمل به قد بدأ عام 2001 بسبب أن المشروع نفذ عبر وزارة الصحة مباشرة مع المقاول. وأيضا مبنى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي له عشر سنوات ولم ينجز بسبب المركزية . وأوضح أن الوضع التعليمي في الجزيرة جيد ومن بعد الوحدة اليمنية بدأ الاهتمام بقطاع التعليم ومن مدرستين أصبح يوجد الآن ٦٠ مدرسة فهناك انفتاح تعليمي كبير وصحيح أن المخرجات التعليمية ليست بالمستوى المطلوب لكن الوضع في تحسين وحاليا هناك مدرسة ثانوية بنات فيها ألف طالبة وما كنا نتوقع أن البنات يدرسن داخل سقطرى إلا أننا عندما مدرسات وطبيبات ومهندسات من بنات سقطرى .

سقطرى / الحزمي



ضمان الالتزام بالمخططات العمرانية في المديرية وإزالة أية أبنية عشوائية.

ميناء جديد

ويقول مدير ميناء سقطرى مسعود سعد احمد ان الميناء يستقبل حاليا السفن التجارية التي تغلظ البضائع والنفط وبواقع ٧-٨ سفن شهريا باستثناء موسم الرياح حيث تتوقف الملاحة البحرية. وأوضح " أن هناك دراسة لإنشاء ميناء جديد في جزيرة سقطرى وتمويل كويتي بمبلغ ٢٤ مليون دولار وقد نفذ المسح البري والجوي للمشروع وتم حجز الأرضية وسيكون الميناء على مقربة من المطار بمسافة ٣ كيلومترات وسيبدأ العمل به مع نهاية العام الجاري ٢٠١٣، مشيراً إلى أن الميناء القديم يشهد أعمال ترميم وتوسعة لسان البحري وأن المشروع يصد بالتنفيذ بدعم من الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ١٦ مليون دولار .

الجزيرة آمنة

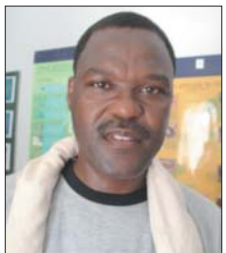
أما العميد الركن حسين ناجي خيران قائد اللواء الأول مشاة بحري بأرخيل سقطرى فقد تحدث من جانبه وقال : الأمن في الجزيرة متوفر وهناك جنود مجهولون هم القائمون على أمن الجزيرة وهم أفراد القوات المسلحة مع أفراد الأمن . وأضاف أن تواجد أفراد القوات المسلحة في كل أنحاء الجزيرة وسلوكهم وتعاملهم الجيد مع المواطنين قد جعل الجزيرة آمنة ولا يوجد فيها أي مشكلة من الناحية الأمنية . وعلاقة الجنود مع المواطنين علاقة ممتازة ونتيجة لذلك تلاحظ أن ظاهرة السلاح في الجزيرة غير موجودة ولا يسهم بها . وفي الجزيرة يمنع خروج الفرد من داخل المعسكر وهو مسلح أو بزيه العسكري إلا في حالة أن يكون مكلفاً في مهمة رسمية . وقال أن الجزيرة أصبحت محمية من أي حالات تهريب سواء منها أو إليها وأن السلطات المختصة في المطار والمنافذ تعمل على احتياطاتها وتصادر كل ما يرد تهريبه من الجزيرة من نباتات أو شعب مرجانية أو خلاه. مؤكداً أن الجزيرة أمنياً أفضل حالا من كل مناطق الجمهورية وقال إن ما تحقق من جهود تنموية في الجزيرة قد تم مع بعد عام ١٩٩٤ وان الجزيرة قبل ذلك لم يكن بها شيء، يذكرنا لثقا إلى أن أكبر عائق يواجه الجزيرة هو ارتفاع قيمة تذاكر الطيران ونقص الطاقة الكهربائية.

دور القوات البحرية

ويقول قائد البحرية بجزيرة سقطرى العقيد علي السالمين إن القوات البحرية بإمكانياتها المتنامية تعمل على تأمين الجزيرة من أعمال القرصنة في مياه البحر وتأمين المواطنين، غير أن تلك الإمكانيات تشكل عبئاً علينا عندما نكتشف منطقة فيها ثغرة نقوم بالتواجد فيها وعندما نسد هذه الثغرة يتجهبئها القرصنة ويتنقلون إلى مكان آخر وادعنا منتقل من مكان إلى آخر . وأوضح أن القوات البحرية تقوم بتنفيذ العديد من الدوريات في مواقع واتجاهات الجزيرة ويتم تكثيف الدوريات في الأماكن التي تشهد أعمال قرصنة على الأسماك وخاصة في موسم خيرات البحر . عربياً عن أمه أن تعزز القوات البحرية بجزيرة سقطرى بإمكانيات بشرية ومادية وفنية تتناسب وحجم المهام الموكلة إليها وحتى تتمكن من القيام بواجبها على الوجه المطلوب وهو ما وعد به قائد القوات البحرية عند زيارته للجزيرة .

تأمين السياح والمواقع

أما مدير الشرطة السياحية في سقطرى الرائد عبد الله محمد موسى فقد تحدث بالقول: الشرطة السياحية في الجزيرة تقوم بعملية حماية المواقع السياحية من خلال ٤٣ فرداً يتنقلون في جميع المحافظات والمواقع السياحية في الجزيرة . وأضاف : وأوضح أن الشرطة السياحية هي ضلّة الأمانة المتمتدة وعدم توفر وسائل النقل والاتصال باستثناء سيارة واحدة تبذل جهوداً كبيرة لتأمين السياح والمواقع السياحية وتتواجد بصور دافئة ومستمرة في كل المواقع .



فؤاد نصيب



مازن محمد الدرعي



عيسى سعيد محمد



عبد الحليم محمد



عبدالله محمد موسى



علي سالمين



مسعود سعد أحمد



عبدالعزيز - سليمان

المحلي يمعن إدخال

أكياس البلاستيك وفرار آخر يمعن إدخال المواد إلى الجزيرة حتى تصبح سقطرى نموذجاً لمناطق في اليمن خالية من القات لكنها للأسف لم تعد تمتد رغم أنها في السابق طبقت لفترة أكثر من ستة أشهر . وعن المحظورات التي يمنع إدخالها إلى سقطرى قال هي كل الأنواع النباتية التي تأتي من خارج الجزيرة ممنوعة ما عدا الفواكه والخضار ويشترط أن لا تكون عقلاً بترابها أو بذور وممنوع إخراج عينات حية من داخل سقطرى أو عينات أخرى خاصة الطبيعية خاصة بأأرخيل بشكل عام . وأوضح أن هناك مشكلة في المياه وأن وجهة النظر البينية في موضوع المياه هي إمكانية أخذ المياه من المصدر ويشترط أن لا يكون هناك إستنزاف للمصدر كامل وأن لا يتوقف الدفق للمياه طوال السنة بمحتوى ينفي شيء الملحين، ومنطقة الاستخدام العام هي التي تستخدم فيها الفنادق والمشآت العامة والأستمارات وهي في تلك الأماكن حيوي ومطار موري ومديرية قلنسبة.

مناطق الحماية

من جهته يقول مدير عام مكتب هيئة حماية البيئة بأرخيل سقطرى أحمد سعيد أن هناك أربع مناطق للحماية في الجزيرة وهي مهمة حسب الوصف العالمي للمحميات وفي الأرخيل تم إضافة منطقة خاصة وهي مناطق للنباتات وهذه المناطق دائما تجدها في المرتفعات . المناطق الأربع هي حصى الطبيعة وهي ما نسميها بالحماية الطبيعية وهي قلب التنوع الحيوي في الأرخيل، ومنتزهات وطنية وكلها محميات منتزهات وطنية يعنى حماية للمناطق حصى الطبيعة، وبعدها منطقة استخدام الموارد وهي تعتبر من المناطق المهمة العالمي للحلين ويستعملون فيها دم الأخوين واللبان والتمر السقطري ويتجون منها منتجات تحسن من الدخل المعيشي للسكان المحليين، ومن الأنشطة الهامة هناك محميات لتحقيق تنمية سياحية في الجزيرة. وفي الأرخيل هناك محميات لحماية البيئة في الجزيرة. وفي الأرخيل هناك محميات لحماية البيئة في الجزيرة. وفي الأرخيل هناك محميات لحماية البيئة في الجزيرة. وفي الأرخيل هناك محميات لحماية البيئة في الجزيرة.

تحديات بيئية

وأضاف أن هناك مشاكل كثيرة تواجه أرخبيل سقطرى منها الاصطياد الجائر والعشوائية لخيار البحر من قبل المحليين والقرصنة الصومال ومشكلة الشعب المرجانية وقد توقفت وأيضا الاصطياد الجائر وتصدير الفحم وهي الأخرى قد توقفت، والقوانين واللوائح موجودة لكن الصعوبة في تنفيذها والأخذ بها ومن المشاكل أيضا الضغط في التنمية مثل الضغط على مناطق الأرض الرطبة ومصبات الأودية المتعددة التي تعيق النشاط الاستعماري فالبعض يجزر أراضي والبعض يستثمر والبعض يعمل منتزهات وهي تشكل ضغطا كبيرا لأن هذه المصبات وهذه السواحل تعتبر مرتعا للطيور المهاجرة والطيور الموجودة ونسبة التوطن فيها كبيرة جدا من حيث التنوع الحيوي . ولفت إلى أنه لا يوجد تخطيط واضح للأراضي في الجزيرة من قبل الدولة ولا يوجد إستراتيجية لأرخيل سقطرى هل هو للتنمية أم للاستثمار السياحي؟! وقال أن سياسة الدولة في الأرخيل حتى الآن قاصرة . . وغير واضحة . هل التوجه الموجود في جزيرة سقطرى ينفذ بالتعاون مع الجي آي زد لكنه بعد أن تم استلامه من الجانب الحكومي بدأت عملية النظافة تخف وأصبحت مخلفات أكياس البلاستيك موجودة في كل مكان . لدينا قرار من المجلس

تحديات مائية

بدوره تحدث المهندس سازن محمد الدرعي مدير مكتب الموارد المائية بأرخيل سقطرى وقال، حوض سقطرى المائي منفصل عن الأحواض الأخرى ومن ضمن الأحواض المائية المقسمة في الجمهورية اليمنية وهناك تحديات تواجه هذا الحوض ومشاكل بسبب عدم وجود منشآت مائية كافية لتلبية احتياجات المواطنين من المياه، مما يتطلب تنمية وإدارة هذه الموارد بالشكل المطلوب . حوض سقطرى المائي يعتمد بالدرجة الأساسية على مياه الأمطار ويقتدر متوسط معدل مياه الأمطار سنويا في المناطق الساحلية ما يقارب ٢٠٠ - ٢٥٠ مم وفي المرتفعات الجبلية يقدر معدل سقوط الأمطار ٤٠٠ مم على متر سنويا . فترة هطول الأمطار تصل سنويا من فترتين إلى ثلاث فترات في فصل الشتاء وهي فصل الصيف . والتعويض من الجهات المختصة ممثلة بوزارة الزراعة والهيئة العامة لشارع مياه الريف ووزارة المياه والبيئة تضاهف جميع الجهود لإدارة هذا المورد باعتبار أن الماء هو أساس الحياة من خلال مياه الأمطار لأن الحوض المائي في سقطرى يعتمد بدرجة أساسية على مياه الأمطار.

تقييم شامل

أما مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمديرية حديبو عبد العزيز سليمان الدرعي فقد تحدث وقال إن خطة الأشغال للعام ٢٠١٣ تشمل سفلنة ورس ١٤ كيلومترا من الطرقات في حديبو داخل المدينة، ويتبعها عملية الإنارة العامة للمدينة . ومن ضمن خطتنا إعادة تقييم المكتب بشكل شامل لأن المكتب خلال السنتين الماضيتين عانى من نقص في الكادر . وهاجسنا الحالي هو إضافة للمدينة . وأضاف أن المكتب يعاني من شلل في الآلات وهي حاليا تحت الصيانة لأن لها فترة طويلة . وأيضا أداء المكتب ضعيف بسبب نقص في الكادر . وهناك أضعاف في المكتب شبه ملقحة مثل قسم الإصحاح البيئي لغياب الآلية والتبقيات الفنية ومعدات للمنشأة . وأوضح أن وجود خطط لإنشاء عدد من الوحدات السكنية في المديرية وتخصيص مساحة واسعة كمنتسق للسكان يصل مداها إلى البحر، مؤكدا حرص مكتب الأشغال على

ماريا يحيى صالح



إشراك المرأة في الحوار الوطني

لم يرادوني على الإطلاق حلم الحصول على فرصة لتوجيه سؤال إلى رئيس البلاد الموجود في السلطة، لكنني حصلت على هذه الفرصة قبل بضعة شهور. في سبتمبر/أيلول 2012، قام الرئيس عبد ربه منصور هادي بزيارة لواشنطن العاصمة ونظرا لأنني كبرت في اليمن، فقد أثار وصوله اهتمامي. وكأمرأة، أردت أن أسمع منه رؤيته عن دور المرأة في اليمن الجديد .

وبينما كانت جلسة السؤال والجواب مع الرئيس هادي تقترب من نهايتها، تمكنت من انتزاع الميكروفون. سألت الرئيس عن خطته لليمن، لاسيما ما يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية وكيفية تعيين المسؤولين الجدد. وكنت مهتمة بشكل خاص بكيفية اضطلاع المرأة بدور أكبر في العملية. أشار الرئيس هادي إلى أن تطبيق اتفاق مجلس التعاون الخليجي، الذي أنهى الأزمة السياسية في اليمن، سيضمن مشاركة المرأة على كافة المستويات. وقال الرئيس، "نحن بحاجة إلى توجه شامل وسنعمل على تفعيل هذه المبادرة."

نظريا، يهدف الاتفاق الطريق لنقل السلطة تدريجيا، ويشهد اليمن حاليا مؤتمر الحوار الوطني. تتعاون فيه كل الأطراف لإعادة صياغة دستور البلاد. وتشكل النساء 30 في المائة من كل "كتلة" سياسية مشاركة في الحوار الوطني. ولهذا فإن الحوار الوطني الذي انطلق رسميا في 18 مارس/آذار يتيح فرصة صغيرة، وإن كانت مهمة، للمرأة لكنها لن تقهر كل التحديات التي تواجهها المرأة في اليمن. نظرة إلى الوراثة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2011 كانت الثورة في اليمن على قدم وساق بالفعل منذ أكثر من عام. وأصبحت اليمينيات أقوى صوتا خلال الثورة. فقد انطلقن إلى الشوارع وطالبن بسبل أفضل للحصول على الوظائف والتعليم والخدمات الاجتماعية والمشاركة السياسية. ومن المدهش أن الحركة النسائية في اليمن عدت أكثر تلقا من نظيراتها في البلدان العربية الأخرى. كان هذا مناهلا خاصة وأن اليمن هو أحد أشد بلدان العالم فقرا عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة.

ونالت المرأة اليمنية الكثير من الإطراء والإعجاب لدورها النشط في الثورة. ولكن بعد مضي أكثر من عام، بات من الصعب رؤية أية شواهد على زيادة مشاركة المرأة في النظام الجديد:

- فهناك فقط 3 سيدات بين 35 وزيرا في الحكومة المركزية. كما أن اثنين من هذه المناصب كان من يشغلها في الغالب نساء، ومن ثم لم يتحدث كبير.
- لا يضم أعضاء مجلس الشورى سوى سيدتين اثنتين.
- كما أن البرلمان المؤلف من 301 عضو ليس به سوى امرأة واحدة.
- لم تضم لجنة التحضير للحوار الوطني المؤلفة من 31 عضوا سوى ست سيدات.

وهنا نبدأ السؤال: هل هذا ما تستحقه المرأة اليمنية رغم الدور المهم الذي لعبته في الثورة؟ هل هذا هو النهج الشامل لجميع المأمول لانتقال اليمن إلى الديمقراطية؟ ورغم أن المتفائلين أشاروا إلى استحواذ المرأة على 30 في المائة في الحوار الوطني، فما تزال أمامها احتمالات بعكزة صعبة للغاية:

١. الكم متناهي الكيف. نعم، 30 في المائة حصص عظيمة بالمقارنة بما قبل الثورة في اليمن . لكن معايير اختيار النساء في الحوار الوطني لا تزال غير واضحة. أخشى أن بعض الكتل المحافظة يمكن أن تعوق الهدف الرامي إلى تخصيص حصص للمرأة في متن الدستور. وسيؤدي إلى يسر على خط الحزب فقط.
٢. فرق تسد لا ريب أنه سيكون هناك خلاف حول حقوق المرأة حينما يوضع دستور جديد. هل يجب أن يتعامل مع قضايا المرأة مباشرة، أم أنه ينبغي أن يتناولها في إطار الخطاب الأوسع لحقوق الإنسان؟ هل ينبغي أن يقوم على الشريعة، أم أنه يجب أن يضمن قيام دولة علمانية؟ هذه القرارات ستشكل قوانين الأسرة والحقوق السياسية. لكن أكثر ما أخشاه هو ألا تستطيع النساء المشاركات اللاتي يساندن أحزابا مختلفة عرض نهج موحد نحو إصلاح حقوق المرأة.
٣. التهريب من أجل إجراء مناقشات مثمرة ومفتوحة، لا ينبغي أن تخشى المرأة من التحدث بشجاعة. وقد أجهت العديد من الناشطات في اليمن تهديدات لفظية وجسدية، وتحرشا، وتشهيرها خلال الأيام السابقة على الحوار الوطني. ولا تعني الكوتا النسائية شيئا إذا تعرضت هؤلاء السيدات للتهريب.

لهذا، فحينما أفكر في دعوة الرئيس لا اعتماد نهج شامل للجميع، أشعر بالآمل، ولكن بالحذر. ونهج كهذا لا يعني فقط حضور المرأة، بل حصولها على الفرصة للتعبير عن مطالبها. وسيضي النهج الشامل جميع إلى دمج مطالب المرأة في متن الدستور. وسيؤدي إلى تحول المرأة إلى قوة سياسية تمثل بنات جنسها في عهدا يمينية جديدة.

ولذا، فإنني بالطبع أتفق مع رؤية الرئيس هادي بشأن النهج الشامل للجميع فهذا أمر مهم للانتقال اليمن إلى الديمقراطية. لكن من المهم التأكد من عدم التمييز في الاشتمال بين فئة وأخرى.

× مديرة مشروع تابع لإحدى مؤسسات التنمية الدولية في واشنطن العاصمة، يركز عملها على قضايا المرأة العالمية واليمن.